واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحدودة

أ. جواد أحمد حداد*

* محاضر/ قسم المحاسبة/ كلية هشام حجاوي/ جامعة النجاح الوطنية.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية، كما هدفت إلى التعرف إلى دور متغيرات الدراسة وهي: (المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة) نحو موضوع الدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة طُوِّرت استبانة وتأكد الباحث من صدقها ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الاستبانات رُمِّزت وأُدخلت للحاسوب وعُولجت إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انتظاماً في إعداد التقارير المالية المرحلية، حيث تقوم الشركة بإصدار التقارير المرحلية في الموعد المحدد لها، حيث إن إصدار التقارير المرحلية في موعدها يساهم في زيادة ثقة المستثمرين في الشركة، كما تبين أن سوق فلسطين للأوراق المالية تُلزم الشركات بإصدار التقارير المرحلية في موعدها، وبناء على ذلك توصي الدراسة ضرورة أن تلتزم الشركة بإعداد التقارير المرحلية حسب ما ينص عليه المعيار الدولي رقم (٣٤) فيما يتعلق بإعداد التقارير، كما توصي بضرورة أن توضح التقارير المالية المرحلية تاريخ المركز المالي، وتاريخ بداية الفترة المالية ونهايتها.

Abstract:

The purpose of this study was to investigate the reality of reports and periodical financial lists in Palestinian public shareholding limited companies. The study also aimed to identify the role of the variables of the study, namely, (qualification and years of experience) in the subject of study. To achieve the goals of the study, a questionnaire was developed. The validity and stability of the questionnaire were measured. The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used to analyze the answered questionnaires.

The study found that there is uniformity in the preparation of interim financial reports where the company is to issue progress reports on schedule, since the issuing of progress reports in a timely manner contributes to the increase in the confidence of investors in the company. It was also found that the Palestine Securities Exchange requires companies to issue progress reports in a timely manner. Therefore the study recommends the need for the company to be committed to the preparation of progress reports as required by the international standard number (34) regarding the preparation of reports. The study also recommends the need to clarify the interim financial reporting date of the financial position, and the date of the beginning and end of the financial period.

١. مقدمة:

إن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية، وإن أهداف التقارير المالية ليست ثابتة، ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية، وتتأثر أيضا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها التقارير المالية، ولكن هذه المعلومات تكون غالباً بصورة تقديرية، وليست دقيقة تماما، وهي تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل.

وتنشأ أهداف التقارير المالية أساساً من احتياجات المستخدمين الخارجيين،الذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها، وتُوجه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة، لتخدم العديد من المستخدمين، وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية جيدة.

إن التقرير المالي يجب أن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم خلفية معقولة عن الأعمال والأحداث الاقتصادية، وفي تقدير مقدار المتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات و استرداد الأوراق المالية أو القروض وتوقيتها (أبو عجوة، وحماد، ١٩٩٩) .

ويجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمنشاة في فترة معينة، لأن المستثمرين والدائنين يستخدمون في الغالب معلومات تاريخية، ولما كان لكل مهنة دستور يحكمها ويضبطها ويوجه ممارساتها، ويوحد معالجاتها للأمور المتماثله، كي يكون هناك قاعدة موحده للمقارنة من قبل المهتمين بالمهنة، فإن المحاسبة كغيرها من المهن العلمية التي تكتسب أهميتها من الدور المهم للمعلومات في البيئة الاقتصادية التي لها دستورها العالمي الموحد الذي ينطلق من حرص العاملين فيها على إظهار الأرقام التي تعبر عن الكم الهائل من الأحداث والعمليات المالية بصدق ودقة وموثوقية، ويمكن أن تكون معايير التقارير المحاسبية المالية الدولية International Financial Accounting Standards (IFRSs) شكلاً من أشكال هذا الدستور، والذي يتبنّى مسؤولية إصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) ، وعلى هذا الأساس فإن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) هو الذي يرتب عملية إعداد التقارير المالية

المرحلية في الشركات، والتقرير المالي المرحلي، هو تقرير مالي يحتوي، إما على مجموعة كاملة، أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشأة (الجعارات، ٢٠٠٨) .

إن فهم البيانات المالية هو المفتاح للمضي قدماً وتحقيق النجاح في أي مجال من مجالات الأعمال، ويمكن أن يؤدي تجاهلها أو عدم الإلمام بمكوناتها إلى التدهور وصولاً إلى الإفلاس (قياسه، ٢٠٠٦) . إن التقارير المالية المنشورة الصادرة عن المشروع يمكن تشبيهها بالنافذة التي يمكن للمشروع أن يطل من خلالها على الآخرين، كما يمكن للآخرين أن يطلوا من خلالها على المشروع (الكخن، ٢٠٠٣) .

ومن هنا فإن هناك أهمية لهذه التقارير المالية المرحلية كونها مرآة تعكس صورة المشروع للآخرين، ويسعى هذا البحث إلى توضيح واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية.

١ـ ٢ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ما يأتي:

- مدى الانتظام في إعداد التقارير المالية المرحلية.
- مدى الالتزام بمتطلبات المحاسبة الدولية من حيث الإجراء والافصاح في التقارير المرحلية.
- مدى وفاء التقارير المرحلية بالاحتياجات المعلوماتية للمهتمين.
- توضيح العقبات التي تواجهها الفئات المعنية في التعامل مع التقارير المرحلية.
- الخروج بنتائج وتوصيات حول موضوع البحث.

١ـ ٣ أهمية الدراسة:

تنطوي هذه الدراسة على أهمية نظرية وأهمية عملية، وتتمثل الأهمية النظرية في توضيح الأسس العلمية في اعداد التقارير المرحلية، أما الأهمية العملية فتتضح في توضيح واقع عملية إعداد التقارير المرحلية في الشركات واكتشاف الخلل ومعالجته.

كما تتضح أهمية هذا البحث، كون عملية إعداد التقارير المالية المرحلية لا يمكن تركها من دون تنظيم أو ضبط، وفق إجراءات أو قواعد أو قوانين يكون لها من القوة ما يوجب احترامها بتطبيقها، وذلك بما يحقق الحد الأدنى من الفائدة المتوخاة من ضبط الأعمال والأنشطة الاقتصادية، ومنها المحاسبة (الجعارات، ٢٠٠٨) .

كما تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال إفادتها للعاملين في مجال إعداد التقارير المالية المرحلية، لتوضيح الأسس العلمية والعملية لإعداد هذه التقارير والقوائم، كما تبدو أهمية هذه الدراسة للباحثين مستقبلاً في هذا المجال، وللقارئين والمهتمين في مجال واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية.

١ـ ٤ مشكلة الدراسة :

تتضح مشكلة هذه الدراسة في بيان مدى الانتظام في اعداد التقارير المالية المرحلية، ومدى الالتزام بمتطلبات المحاسبة الدولية من حيث الإجراء والافصاح، بالإضافة إلى قضية مدى وفاء التقارير المرحلية بالاحتياجات المعلوماتية للمهتمين، وتوضيح العقبات التي تواجهها الفئات المعنية في التعامل مع التقارير المرحلية.

ويمكن صياغة مشكلة هذه الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

ما واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية؟

١ـ ٥ فرضيات الدراسة:

تتضح فرضيات الدراسة من خلال التحقق من صحة الفرضيات الآتية:

- يوجد واقع ملموس بدرجة كبيرة للتقارير المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية، تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

٢. الإطار النظري والدراسات السابقة:

٢ـ ١ تمهيد عن معايير المحاسبة الدولية:

يمكن تعريف المعيار المحاسبي بأنه: مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد عناصر القوائم المالية وقياسها وعرضها والإفصاح

عنها، وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويرتبط المعيار المحاسبي عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية مثل: معيار الأصول الثابتة أو نتائج أعمالها، أو معيار الإيرادات أو بنوع معين من أنواع العمليات، مثل معيار الاستثمار في الأوراق المالية أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر في المركز المالي للمنشأة، ونتائج أعمالها مثل: معيار الأمور الطارئة والاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية (البنا، ٢٠٠٥) .

ولمواكبة التطور الهائل في مجال الأعمال الهادفة للربح، وجب إصدار معايير محاسبية مالية يحدد على ضوئها طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة، ونتائج أعمالها وإيصال نتائجها إلى المستفيدين. وقد أدركت دول كثيرة أهمية إصدار معايير المحاسبة المالية، لذا سارعت في إصدار مثل هذه المعايير لتكون الأساس الذي يُقاس على هداه تأثير العمليات والأحداث والظروف وإيصال نتائجها إلى المستفيدين كافة (قاسم، ٢٠٠٢) .

٢ـ ٢ مفهوم المعيار المحاسبي:

يقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع، ليقاس على ضوئه وزن الشيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر في المركز المالي للمنشأة، ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين. والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية، أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر في المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، مثل الموجودات الثابتة، البضاعة أو غيرها (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٩، ص٨) .

٢ـ ٣ نبذة تاريخية عن معايير المحاسبة الدولية:

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من طرف ممارسي مهنة المحاسبة وكانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها، والتي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية (سويدان، ٢٠٠١) .

وقد بقي اصطلاح القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين ومدققي الحسابات مفهوماً يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة، ومقبول من الشركات والمؤسسات حتى لو اختلفت في معالجة الموضوع نفسه.

ويمكن تعريف المعايير بأنها: نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه، بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.

وإن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ العام ١٩٣٩، كما شكلت هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٧٣ كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي بدأ العمل بها منذ العام ١٩٣٢ (سويدان، ٢٠٠١) .

٢ـ ٤ معايير المحاسبة الدولية:

إن وضع معايير المحاسبة الدولية واستخدامها، لا يكفيان وحدهما لتحقيق نوع النمو الاقليمى الذي نتوقعه للأعمال. غير أن توافق معايير المحاسبة الدولية مع المعايير المحاسبية لسوق رأس المال الامريكى سيكون له أثر هائل على التدفقات الرأسمالية. وتقوم الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية بالعمل مع مؤسسات ومنتديات عدة لوضع إطار مقبول عالمياً لإعداد التقارير المالية (الطحلة،١٩٩٩) .

وعبر السنوات الماضية، أدركت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية أن الشركات الأجنبية تتخذ قرارها بشأن بيع السندات في الولايات المتحدة لأسباب عدة لا يرتبط معظمها بالقوانين والقواعد الأمريكية، ولكن بعض تلك الشركات الأجنبية عبرت عن عدم ارتياحها لاستخدام القواعد المحاسبية الأمريكية كسبب لعدم إدراجها في أسواق المال الأمريكية. و قد فضلت هذه الشركات عدم إدراجها في الولايات المتحدة على أن تستخدم معايير محاسبية لم تشارك في وضعها. وبالتالي قد يصبح قبول البيانات المالية التي أعدت طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية دون شرط التوافق مع المعايير الأمريكية العامة سبباً في زيادة عدد الشركات الأجنبية المدرجة في أسواق المال الأمريكية (الطحلة، ١٩٩٩) .

إلا أن هناك عوامل أخرى يمكنها الاستمرار في إعاقة دخول الأجانب إلى الأسواق الأمريكية. فعلى سبيل المثال، عبرت بعض الشركات الأجنبية عن عدم ارتياحها للإجراءات القانونية ومتطلبات الإفصاح العامة المصاحبة لدخولها الأسواق الأمريكية. كما قد تتعرض الشركات الأجنبية لضغوط محلية للاحتفاظ بالطرح الأول لسنداتها في أسواق البلد الأم.

وحاليا، لا تسمح الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية للشركات الأجنبية بطرح أسهمها الخارجية في سوق نيويورك قبل إصدار بيان مالي يتبع المعايير المحاسبية الأمريكية العامة بما ينطوي عليه ذلك من تكلفة مالية تؤدي إلى تحديد دخول الشركات الأجنبية أسواق المال الأمريكية وتعطل حصول الولايات المتحدة على الاستثمار الخارجي. إن حجم الاستثمار الكامن يعدُّ حجماً هائلاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن من بين الشركات الأجنبية الرئيسية التي يزيد عددها عن ٢٠٠٠ شركة، لا تزيد نسبة الشركات المسجلة بها في بورصة نيويورك عن ١٠٪. ويعتقد كثيرون أن الولايات المتحدة ستخسر شهرتها العالمية لصالح أسواق لندن وبعض الأسواق الأوربية الأخرى ما لم يتم تعديل السياسة الأمريكية.

إذن، يكون على مصدري الأوراق المالية الذين يرغبون في دخول أسواق رأس المال في دول مختلفة التوافق مع متطلبات كل سوق، وهي متطلبات تختلف من سوق إلى آخر. ومع تغير تلك المتطلبات من سوق إلى آخر تزيد تكلفة دخول أسواق متعددة، ويكون هناك عدم كفاءة في التدفق الرأسمالي عبر الحدود. وتعمل الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية مع القائمين على التشريعات الخاصة بالأوراق المالية في أماكن متعددة من العالم على تقليل الاختلافات بين التشريعات والقواعد (الطحلة، ١٩٩٩) .

وقد تتغير السياسات المحاسبية العالمية قريباً حيث يعمل واضعو القواعد المحاسبية في جميع أنحاء العالم نحو تحقيق هدف التوافق. وفى مقدمة الهيئات التي تعمل من أجل هذا الهدف اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASC) التي تهدف إلى وضع معايير محاسبية تؤدى إلى توافق السياسات المحاسبية على مستوى العالم. وقد عبرت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية عن استعدادها للتوافق مع تلك المعايير، بل قامت خلال العام الماضي بقبول ثلاثة من المعايير المحاسبية الدولية في مجال بيانات التدفقات النقدية، وأثر التضخم المفرط، وتسجيل السندات الخارجية. ولكن يبدو أن الإجماع العام مازال يعتقد أنه قبل تحقيق تقدم حقيقي في مجال التوافق، يجب أن تتاح لواضعي المعايير الدولية المزيد من الموارد والمشاركة الفعالة من قبل الأطراف الرئيسية.

وقد ساهمت عوامل عدة في الوصول إلى هذا التوافق. فالشركات الكبرى التي تعمل عبر الحدود بدأت في تطبيق معاييرها المحلية بأسلوب يتوافق مع معايير اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية أو المعايير المحاسبية الأمريكية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون المعايير المحاسبية المستخدمة على مستوى راق، ويجب أن يصاحب ذلك بنية أساسية قادرة على فهمها وتطبيقها، وعلى تحديد القضايا والإشكاليات التي قد تنشأ عن التطبيق وحلّها بشكل سريع. وتتضمن عناصر تلك البنية الأساسية عناصر بشرية تتمتع

بالاستقلالية والقدرة على وضع معايير دقيقة للمحاسبة والمراجعة وشركات للمراجعة الداخلية تتمتع بالكفاءة والفعالية على المستوى العالمي وتتوافق مع معايير المهنة والقدرة على مراجعة القواعد والإجراءات ودراستها وفحصها (الطحلة، ١٩٩٩) .

٢ـ ٥ أسباب الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية:

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها:

♦ تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية.

♦ تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية.

♦ تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة، واحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول.

♦ الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساساً يسترشد به في العمليات التجارية.

♦ ظهور وتضاعف مفهوم التضخم الذي أصبح من العوامل المهمة في احتسابها، وأصبح مهماً ضمن المعايير الدولية.

♦ العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية.

♦ ظهور المنظمات المحاسبية الدولية وعملية إشراكها في المحاسبة الدولية.

ولهذه الأسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية حيث عرفت بأنها: تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة (الطحلة، ١٩٩٩) .

٢ـ ٦ المشاكل التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

لا شك في أن ممارسة المحاسبة الدولية تواجهها العديد من المشكلات لعل من أبرزها:

♦ مشاكل تحويل العملات، ولا سيما مع تقلب بعض العملات وتذبذبها في مواجهة عملات أخرى لدولة أخرى.

♦ القوائم المالية الموحدة، ولا سيما إذا كانت لإحدى المنشآت معاملات دولية وتجارة عالمية في بلاد أخرى تطبق معايير مختلفة.

♦ مشكلات التضخم والتغيرات في القوة الشرائية لوحدات النقد.

♦ اختلاف قوانين الضرائب بين دولة وأخرى، وبخاصة عند معاملة المنشأت الأجنبية، الأمر الذي قد يوجد حتما مشكلات محاسبية ذات علاقة.

♦ اختلاف وتباين طرق ووسائل المراجعة بين دولة وأخرى، وتباين المعايير المتعارف عليها.

♦ مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية وأسس ومعايير إعدادها.

♦ اختلاف نظم التكاليف والمحاسبة الإدارية ودرجة تقدمها، ومدى البيانات ونوعية التقارير التي ترتبط بالمنشأة ومنتجاتها، وجودة اتباعها والمعايير المرتبطة التي يتم تطبيقها.

♦ نظم المحاسبة المقارنة التي تعدُّ من أبرز المشكلات التي تواجه إعداد معايير محاسبة دولية متفق عليها.

♦ اختلاف مفاهيم إعداد الاحتياطات والمخصصات المرتبطة بالمنشات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وأسسها (لطفي،٢٠٠٧) .

٢ـ ٧ مزايا استخدام معايير المحاسبة الدولية في منشأت الأعمال:

♦ تحديد الأحداث المالية للمنشأة وقياسها.

♦ إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.

♦ تحديد الطرق الملائمة للقياس.

♦ تمكين المستخدمين من اتخاذ القرار المناسب عند اعتماد المعلومات الأساسية على المعيار المناسب.

ولا شك في أن غياب المعايير المحاسبية قد يؤدي إلى استخدام طرقٍ محاسبية قد تكون غير سليمة، أو قد تؤدي إلى استخدام المنشأة طرقاً متباينة وغير موحدة عند إعدادها للقوائم المالية، أو غيرها من القوائم الأخرى (لطفي،٢٠٠٧) .

٢ـ ٨ التقارير المالية:

يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون والمقرضون إلى بيانات محدثة أولا بأول عن نتائج أعمال المنشاة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، ولكي يتوافر ذلك اتجهت الجهات التي تقوم بوضع المعايير المحاسبية نحو إعداد تقارير مالية في فترات أقل من سنة، لتوفير المعلومات والبيانات الدورية للمستخدمين على فترات متقاربة عن وضع المنشاة، وتسمى هذه التقارير ب (التقارير المالية المرحلية) ، ويمكن أن تحمل هذه التقارير معلومات كافية تتعلق باتجاهات مؤثرة في منشاة الأعمال، وكذلك التأثيرات الموسمية (حماد، ٢٠٠٩) .

ووفقاً لهذا المفهوم يمكن أن نلاحظ ما يأتي:

♦ إن القوائم المالية تكون مرحلية؛ لأنها تعد وتنشر على أساس غير سنوي، وقد تكون شهرياً، إلا أنها غالبا ما تعد وتنشر على أساس ربع سنوي أي كل ثلاثة شهور.

♦ إن القوائم والتقارير المالية قد تكون في صورة قوائم مالية مناظرة للقوائم المالية السنوية، كأدوات للإفصاح المقنن، أو قد تكون في صورة تقارير أو ملحوظات، أو كشوفات أو مرفقات.

♦ إن القوائم المالية وسيلة لتوصيل رسائل إعلامية تحمل معلومات مالية، مثلها مثل القوائم المالية السنوية.

♦ إن مستخدمي القوائم المالية هم أصحاب المصلحة في المشروع، مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين ونقابات العمل وإدارة المشروع نفسها، وغيرهم من ممثلي الطرف الثالث.

♦ إن القوائم المالية يجب أن تقدم معلومات لمستخدميها يمكن الاعتماد عليها لأغراض اتخاذ القرارات، مما يستدعي بالضرورة أن تكون هذه القوائم قد فُحصت بوساطة مراجع حسابات.

٢ـ ٩ الإفصاح في القوائم المالية:

وفق اتجاهات المنظمات المهنية المعنية بالإفصاح المحاسبي وإصداراتها بصفة عامة، والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بصفة خاصة، **يجب أن يتم الإفصاح المرحلي في هذه القوائم وملحقاتها عما يأتي:**

١. إجمالي المبيعات وصافيها ومدى تأثرها بالتقلبات الموسمية إن وجدت.

٢. مخصص ضرائب الدخل وفقا لأفضل تقدير بشان معدل الضرائب المتوقع في نهاية السنة.

٣. صافي الدخل العادي، وصافي الدخل الشامل.

٤. العائد المتوقع على السهم.

٥. السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ونشرها، وبخاصة ما يتعلق بالمخزون وتكلفة البضاعة، وإذا حدث وقامت إدارة المشروع بتغيير مبدأ محاسبي في فترة معينة، عندئذ يجب تحديد أثر هذا التغير حتى تاريخ حدوثه، ويُفصح عنه في الفترة التي حدث فيها.

٦. مفردات الإيرادات والمصروفات غير العادية.

٧. المركز المالي والتغيرات فيه.

٨. إذا لم تنشر المنشأة قوائم مالية للربع الرابع فيجب عليها أن ترفق بالقوائم المالية السنوية تقريراً يقدم معلومات مالية عن الربع الرابع، وخاصة الآثار المترتبة على: العمليات غير المستمرة، و مفردات الإيرادات والمصروفات غير العادية، والتسويات التي تمت في نهاية السنة المالية، و فحص القوائم المالية لأغراض التحقق من استيفائها لمتطلبات الإفصاح.

٩. التغيرات في استثمارات المشروع وهيكل تمويله.

١٠.التغيرات في التدفقات النقدية (حماد، ٢٠٠٥) .

٢ـ ١٠ شكل البيانات المالية ومحتواها:

♦ إذا قامت المنشأة بنشر مجموعة كاملة من البيانات المالية في تقريرها المالي، فإن شكل هذه البيانات ومحتواها يجب أن يمتثل لمتطلبات معايير المحاسبة الدولي رقم (١) الخاصة بمجموعة كاملة من البيانات المالية.

♦ إذا قامت المنشأة بنشر مجموعة بيانات مالية مختصرة في تقريرها المالي المرحلي، فإن هذه البيانات المختصرة يجب أن تشمل كحد أدنى، كل واحد من العناوين والمجاميع الفرعية التي دخلت ضمن احدث بياناتها المالية السنوية والإيضاحات التفسيرية المختارة حسبما يتطلب هذا المعيار، ويجب إدخال بنود أو إيضاحات إضافية، إذا كان حذفها من شأنه أن يجعل البيانات المالية المختصرة مضللة.

♦ يجب عرض الأرباح الأساسية والمحققة في صدر بيان الدخل كاملة أو مختصرة لفترات معينة.

♦ يقدم معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الإرشاد بشان هيكل البيانات المالية، ويشمل ملحقا بعنوان "الهيكل الإيضاحي للبيانات المالية"، وهو يقدم مزيداً من الإرشاد بشان العناوين الرئيسية والمجاميع الفرعية.

♦ بينما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض بيان يظهر التغيرات في حقوق الملكية، كمكون منفصل للبيانات المالية للمنشأة، فإنه يسمح بإظهار المعلومات الخاصة بالتغيرات في حقوق الملكية الناجمة عن المعاملات الرأس مالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين، وذلك إما في صدر البيان أو بالتناوب في الإيضاحات، ويجب أن تتبع المنشأة الشكل نفسه في بيانها المرحلي، مبينة التغيرات في حقوق الملكية كما فعلت في أحدث بيان سنوي لها.

♦ يُعدُّ البيان المرحلي على أساس موحد إذا كانت أحدث البيانات المالية السنوية بيانات موحدة، والبيانات المالية المنفصلة للشركة الأم ليست متسقة أو تقارن مع البيانات الموحدة في أحدث تقرير مالي سنوي، وإذا شمل التقرير المالي السنوي للمنشأة البيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم بالإضافة إلى البيانات المالية الموحدة، فإن هذا المعيار لا يتطلب، ولا يمنع إدخال البيانات المنفصلة للمنشأة الأم في التقرير المالي المرحلي للمنشاة (الخلايلة ١٩٩٧) .

٢ـ ١١ نظريات إعداد التقارير المالية المرحلية:

توجد نظريتان لإعداد التقارير المالية هما:

♦ **النظرية الأولى**: تعدُّ الفترة المؤقتة جزءا مكملا للفترة المحاسبية السنوية، ولذلك تُقدر مصاريف التشغيل السنوية ثم توزع على الفترات المؤقتة، وذلك بالاعتماد على تقديرات مستويات النشاط السنوي، مثل حجم المبيعات، ولذلك فإن نتائج الفترات المؤقتة التالية لابد من تسويتها حتى تعكس الأخطاء الخاصة بالتقدير.

♦ **النظرية الثانية**: طبقاً لهذه النظرية، فإن الفترة المؤقتة تعدُّ فترة محاسبية مستقلة (قائمة بذاتها) لذلك لا توجد تقديرات أو تخصيصات مختلفة عن تلك التقديرات أو التوزيعات المستخدمة في التقرير السنوي (حماد، ٢٠٠٦) .

٢ـ ١٢ أهداف القوائم المالية المرحلية:

تهدف القوائم المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وأهم هذه الأهداف ما يأتي:

♦ التقدير والتنبؤ بقيمة أرباح المشروع وتوقيتها على مدار السنة المالية، وذلك على أساس مؤقت وغالباً ما يكون ربع سنوي.

♦ توفير معلومات وقتية مفيدة لأغراض تحديد مدى تقدم أداء المشروع، وخاصة إذا كان هذا الأداء يقاس بالأرباح والتدفقات النقدية وعائد السهم.

♦ مساعدة أصحاب المصلحة في المشروع، وخاصة المساهمين، على عمل تقويم ملائم ومستمر لأداء إدارة المشروع كوكيل عنهم.

♦ استكمال بعض أوجه النقص في القوائم والتقارير المالية السنوية.

♦ وقوف أصحاب المصلحة في المشروع على مركزه المالي ونتائج أعماله في النهاية، وعن كل فترة على حدة.

♦ تخفيض درجة عدم التأكد أمام المستثمرين عند التنبؤ بالأرباح وعوائد الأسهم، لأن هذه القوائم توفر لهم معلومات عن فترات متقاربة نسبياً، وغالباً كل ثلاثة شهور (الصحن وآخرون، ١٩٩٥).

٢ـ ١٣ نشأة المعيار (٣٤) الخاص بالتقارير المالية المرحلية:

يتناول المعيار الدولي رقم ٣٤ التقارير المالية المرحلية، وهو موضوع لم يُغطَّ من معيار محاسبي دولي سابق، وهذا المعيار ساري النفاذ على الفترات المحاسبية التي تبدأ من ١ يناير سنة ١٩٩٩، وما بعد ذلك، والتقارير المالية المرحلية هي تقارير مالية تحتوي على مجموعة كاملة أو مجموعة مختصرة من القوائم المالية لفترة أقل من سنة مالية كاملة للمنشأة.

لا يحدد هذا المعيار أية منشأة يمكن إلزامها بنشر تقارير مالية مرحلية، أو عدد مرات ذلك أو المدة التي يجب أن يتم فيها النشر بعد نهاية الفترة المؤقتة، ووفقا لرأي لجنة معايير المحاسبة الدولية، فإن الذي يجب أن يقرر ذلك هو الحكومات الوطنية والجهات التي تصنع القواعد المنظمة للأوراق المالية، وأسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية، وينطبق هذا المعيار على المنشآت التي يطلب منها نشر التقارير المالية المرحلية بموجب معايير المحاسبة الدولية، وكذلك ينطبق علي المنشآت التي تختار ذلك بمحض إرادتها.

ويهدف هذا المعيار إلي بيان الحد الأدنى من محتويات التقارير المالية المرحلية، وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مؤقتة. إن تقديم التقارير المالية المرحلية الموثوق بها، وفي توقيتها المناسب، يؤدي إلي تحسين قدرة المستثمرين والمقرضين، والجهات الأخرى في التعريف بمدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح، والتدفقات النقدية ومراكزها المالية وموقف السيولة (حماد، ٢٠٠٩).

٢ـ ١٤ مبادئ التقارير المالية:

♦ يجب على المؤسسة أن تطبق نفس السياسات المحاسبية في قوائمها المالية المرحلية، كما هو الحال في القوائم السنوية.

♦ تكرار التقارير المالية البينية (نصف، ربع سنوية) لا تؤثر في قياس النتائج السنوية للمنشأة، ويتم القياس في التقارير المرحلية على أساس السنة حتى تاريخه، وهو ما يسمى طريقة استقلال الفترات المؤقتة.

♦ الإيرادات المستلمة دوريا أو موسميا أو عرضيا لا يجب الاعتراف بها أو تأجيلها في التاريخ البيني ، إذا كان الاعتراف أو التأجيل غير مناسب، في نهاية السنة التالية للمنشاة.

♦ يتم القياس في التقارير السنوية والمرحلية على أساس تقديرات معقولة، إلا أن إعداد التقارير المرحلية يتطلب استخداما أكبر لطرق التقدير مقارنة بالتقارير المالية السنوية.

♦ يجب أن ينعكس التغير في السياسات المحاسبية، عن طريق عمل إعادة عرض للقوائم المالية في الفترات المالية البينية السابقة للسنة المالية الحالية، والفترات البينية المقابلة للسنوات السابقة (حماد، ٢٠٠٢) .

٢ـ ١٥ محتويات التقارير المالية المرحلية:

يجب أن تحتوي التقارير المرحلية كحد أدنى على ما يأتي:

♦ ميزانية عمومية كما في نهاية الفترة المرحلية الحالية، وميزانية عمومية مقارنة، كما في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة لها.

♦ بيانات الدخل للفترة المرحلية الحالية، وتراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع بيانات دخل مقارنة للفترات المرحلية المقابلة (الحالية وللسنة حتى تاريخه) للسنة المالية السابقة مباشرة لها.

♦ بيان يظهر التغيرات في حقوق الملكية تراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع بيان لفترة السنة حتى تاريخه، وأن يكون مقارناً مع الفقرة المقابلة من السنة المالية السابقة مباشرة.

♦ بيان التدفق النقدي تراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع بيان لفترة السنة حتى تاريخه، وأن يكون مقارناً مع الفترة المقابلة من السنة السابقة مباشرة.

ويوضح المعيار الدولي ٣٤ ثلاثة جوانب مهمَّة للتقارير المالية المؤقتة وهي:

- التوسع من جانب المعيار بالنسبة للتقارير المالية المؤقتة، ولا يقصد به باي حال من الأحوال لمنع أو عدم تشجيع المنشأة من تقديم مجموعة كاملة من القوائم المالية المؤقتة، وفق ما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) المعدل.

- حتى في حال القوائم المالية المؤقتة الملخصة، فإذا اختارت منشأة ما إضافة بنود، أو إيضاحات إضافية إلى القوائم المالية المؤقتة الملخصة فوق الحد الأدنى المبين في هذا المعيار، فان المعيار لم يمنع ذلك، وإضافة هذه المعلومات الإضافية إلى الحد الأدنى الأساسي المطلوب لم تثبط همماً.

- إن الاعتراف وإرشاد القياس في هذا المعيار ينطبق على المجموعة الكاملة للقوائم المالية المؤقتة، كما ينطبق على القوائم المالية المؤقتة الملخصة، ومن ثم فإن

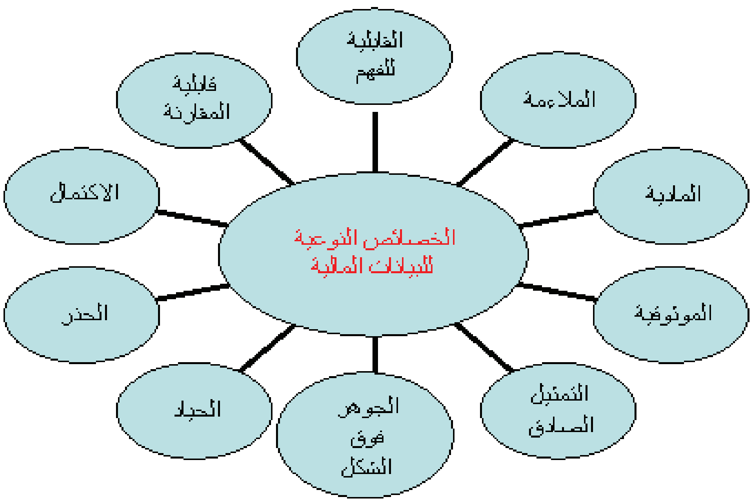
مجموعة كاملة من القوائم المالية تتضمن ليس فقط الإفصاحات المحددة المطلوبة بموجب هذا المعيار، بل أيضا الإفصاحات المطلوبة بوساطة معايير المحاسبة الدولية الأخرى، فعلى سبيل المثال: فإن الإفصاحات المطلوبة بمقتضى المعيار الدولي رقم ٣٢ مثل مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الائتمان – يلزم إدخالها في المجموعة الكاملة من القوائم المالية المؤقتة، إضافة إلى إفصاحات المرفقات والحواشي الموضحة في المعيار الدولي ٣٤ (حماد، ٢٠٠٥).

٢ـ ١٦ الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المرحلية:

إن الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية تشابه الصفات النوعية للتقارير السنوية، ولكنها تكون مفصلة بشكل أكبر، لذا تُعدُّ البيانات المحاسبية بافتراض أن المشروع مستمر في المستقبل المنظور، على أن يُفصح عن الحالات المغايرة لذلك الافتراض.

شكل (١)

الخصائص النوعية للبيانات المالية.



(حماد، ٢٠٠٥) .

- ♦ **القابلية للفهم:**
  - يقصد بذلك قابلية البيانات للفهم من قبل المستخدمين.
  - يفترض توافر مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين.
  - يجب عدم استبعاد المعلومات عن المسائل المهمَّة، حتى لو كانت معقدة نسبياً.

♦ **الملاءمة**:

- المعلومات الملائمة هي تلك المفيدة لحاجات متخذي القرارات.

- تتحقق خاصية الملاءمة في المعلومات عندما تساعد على اتخاذ القرارات، من خلال تقويم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

♦ **المادية**:

- تعد المعلومات ذات قيمة مادية، إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر في قرارات المستخدمين.

- تعتمد المادية على حجم البند.

♦ **الموثوقية**:

- خلو البيانات من الأخطاء الكبيرة والتحيز.

- إمكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.

♦ **التمثيل الصادق**:

أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى، التي من المفروض أن تمثلها أو أن تعبر عنها بشكل معقول، اعتماداً على مقاييس الاعتراف وأسسه.

♦ **الجوهر فوق الشكل**:

- الاعتماد في المحاسبة على جوهر العمليات والأحداث وحقيقتها الاقتصادية، وليس على شكلها القانوني فقط،

- مثلا بيع أصل مع الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية المستقبلية، على الرغم من وجود وثائق نقل ملكية، فإن الاعتراف بهذه العملية بأنها عملية بيع، لا يمثل بصدق الحدث الاقتصادي.

♦ **الحياد**:

- خلو البيانات من التحيز.

♦ **الحذر**:

- على معد البيانات بذل الجهد الكافي لمواجهة حالات عدم التأكد، مثل:

- قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الاقتصادي للأصول.

- الحذر من تضخيم الأصول أو الدخل.
- الحذر من تقليل الالتزامات والمصروفات.

♦ **الاكتمال:**

- يجب أن تكون المعلومات كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة.
- حذف المعلومة يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.

♦ **قابلية المقارنة:**

- إمكانية المقارنة عبر الزمن، للمشروع نفسه.
- إمكانية المقارنة بين المشروعات.
- الثبات على أسس القياس والعرض.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة وتغيراتها وأثر التغير.
- عرض القوائم المقارنة للسنوات السابقة (حماد، ٢٠٠٥) .

٢ـ ١٧ المبادئ المحاسبية في الفترات المؤقتة:

- **الثبات والتماثل:**

يذكر المعيار أنه من المنطقي أن تُعدُّ القوائم المالية المؤقتة باستخدام المبادئ المحاسبية نفسها التي كانت مستخدمة في القوائم المالية السنوية الأحدث، وهذا الأمر يتفق مع فكرة أن التقرير السنوي الأخير يقدم إطاراً مرجعياً يستخدم من جانب المستخدمين للمعلومات الواردة في التقارير المرحلية، وفي الحقيقة فإن البيانات في الفترات المؤقتة يتوقع أن تكون مفيدة في التخطيط لنتائج كامل السنة، التي تقدم فيها تقارير التشغيل، وهو الأمر الذي يجعل التماثل بين المبادئ المحاسبية في الفترة المؤقتة والسنة السابقة أمراً مهماً، وذلك لأن النتائج المخططة للسنة الحالية سوف تستمد قيمتها بلا شك من مضمون أداء السنة السابقة، وما لم تكن المبادئ المحاسبية المطبقة في كلتا الفترتين متوافقة، فإن أي مقارنة من المحتمل أن لا يكون لها فائدة كاملة.

والقرار الذي يتطلب التطبيق المتماثل للمباديء المحاسبية عبر الفترات المؤقتة، وفي المقارنة مع السنة المالية السابقة، لا يكون فقط معنياً بالرأي عن التقارير المرحلية باعتبارها وسيلة للتنبؤ بنتائج السنة المالية التالية، بل كذلك تستنتج وتخلُص إلى أن فترات التقارير المرحلية ذات كيان مستقل (منفردة) (بدلا من كونها مجرد جزء متكامل من السنة الكاملة) ، وبشكل آخر عندما يرى أن فترة مؤقتة تمثل جزءاً متكاملاً من السنة

الكاملة فمن الأسهل ترشيد تطبيق مباديء محاسبية مختلفة على الفترات المؤقتة، وذلك إذا كان القيام بذلك، سوف يبين النتائج بطريقة أكثر دلالة بالنسبة لجزء السنة الكاملة خلال حدود فترة التقارير السنوية، فعلى سبيل المثال: تأجيل تكاليف معينة في تاريخ إعداد ميزانية عمومية مؤقتة، على الرغم من أن هذه الحقيقة غير صالحة للتأجيل في نهاية السنة، فقد يفيد العرض النظري المشروع الخاص بتقديم توقع أكثر دقة لنتائج السنة بأكملها (حماد، ٢٠٠٦) .

ومن ناحية أخرى، إذا نُظر إلى كل فترة مؤقتة كوحدة منفصلة يُقرَّر عنها دون ان تكون مفيدة للهدف الأعلى الخاص، بتقديم تنبؤ دقيق لنتائج السنة الكاملة المتوقعة، حينئذ فإن قرار التنصل من المبادئ المحاسبية المطبقة سابقاً يكون أقل سهولة في تبريره، وبالأخذ في الاعتبار ما جاءت به لجنة معايير المحاسبة الدولية نحو التفضيل الواضح لنظرية الاستقلال عند إعداد التقارير المالية المرحلية، لذلك فإن اقتراح المتطلبات الخاصة بشأن تماثل المبادئ المحاسبية تكون منطقية تماما (حماد، ٢٠٠٥) .

٢ـ ١٨ الدراسات السابقة:

في دراسة (**عبد الحق، ٢٠٠٥**) بعنوان «مدى التزام الشركات الإماراتية بإصدار التقارير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية»، أشارت الدراسة إلى أن ٦٠٪ من الشركات تلتزم بإصدار التقارير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، كما أشارت النتائج إلى أن ذلك يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركات، وبالتالي إقبال المستثمرين على شراء الأسهم والسندات في هذه الشركات، وفي الختام أوصت الدراسة بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بإصدار التقارير المالية، كما أوصت الدراسة بضرورة أن تُصدر التقارير في موعدها المحدد مسبقا، منذ بداية السنة المالية.

وفي دراسة (**حنش، ٢٠٠٩**) بعنوان «الإطار الفكري للقوائم المالية المرحلية»، هدفت إلى توضيح الإطار الفكري للقوائم المالية المرحلية، ودراسة أهم المشكلات التي تواجه إعداد التقارير المالية المرحلية منها الإفصاح والقياس، وقد تضمن البحث دراسة ميدانية كان هدفها الأساسي تقويم أهم المشكلات التي تكتنف عملية إعداد القوائم المالية المرحلية، وقد خرجت الدراسة بتوصيات منها: أهمية إعداد برنامج لإعداد التقارير المالية المرحلية للحد من المشاكل التي تواجهها.

دراسة **العفيفى** (٢٠٠٧) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى قدرة شركات المقاولات في قطاع غزة على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١١) في إعداد القوائم المالية، والمعوقات التي تحول دون ذلك، ومحاولة إيجاد الحلول، وهدفت أيضا إلى بيان دور معايير

المحاسبة الدولية في إضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية لشركات المقاولات، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدم أسلوب الاستبانة في جمع البيانات اللازمة، حيث وزعت الاستبيانات على ٦٠ شركة من شركات المقاولات المصنفة لدى اتحاد المقاولين الفلسطينيين من الدرجة الأولي والثانية، ثم حُلِّلت من خلال الاختبارات الإحصائية اللازمة لذلك، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يُطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (١١) بشكل كامل في معظم شركات المقاولات في قطاع غزة، ويرجع ذلك إلى معوقات عدة أهمها عدم وجود قوانين وتشريعات تلزم هذه الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأيضا قلة الوعي والإدراك لأهمية ذلك، إضافة إلى نقص الخبرة المهنية لدى موظفي الدوائر المالية والإدارية في شركات المقاولات فيما يخص تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم دورات تدريبية تخص معايير المحاسبة الدولية في شركات المقاولات، والعمل علي سن قوانين وتشريعات تلزم شركات المقاولات في قطاع غزة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتفعيل دور الهيئات المحاسبية مثل جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية لإلزام شركات المقاولات بتطبيق هذه المعايير لإضفاء الثقة والمصداقية عليها.

دراسة **(Halbouni, 2005)** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الانطباع السائد لدى معدي القوائم المالية ومدققيها ومستخدميها حول مدى ملاءمة معايير المحاسبة الدولية في الأردن، وتشير نتائج هذه الدراسة، بعد تطبيق الأساليب الإحصائية الملائمة إلى أن المستجيبين لديهم انطباع قوي بحيادية مجلس معايير المحاسبة الدولي، وقدرته على إصدار معايير محاسبية مناسبة يمكن تطبيقها في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما تشير نتائج الدراسة إلى أن كلاً من سنوات الخبرة وتنوعها لدى المستجيبين كان لهما الأثر الأكبر حول ذلك الانطباع المتكون لديهم، بالإضافة إلى ذلك فإن نتائج هذه الدراسة تشير أيضا إلى أن الرغبة في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، وتعاظم دور مكاتب التدقيق المرتبطة بمكاتب تدقيق عالمية هما من أكثر العوامل المؤثرة في اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الأردن، وبالتالي فيما يتعلق بالإجراءات التي اُتخذت لاعتماد معايير المحاسبة الدولية في الأردن، فتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الحاجة الملحة إلى ضرورة وجود قوائم مالية ذات مصداقية عالية أدى إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية على عجل، ودون أي محاولة للاستفادة من التجارب السابقة للدول النامية.

٣. منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد اُعتمد المنهج الوصفي الميداني، وصولاً إلى استنباط الحلول المقترحة والتوصيات التي سيتوصلُ إليها في نهاية الدراسة.

٣ـ ١ أساليب جمع البيانات:

سيُعتمد في هذه الدراسة على مصادر البيانات الآتية:

♦ المصادر الثانوية: وتتمثل باستخدام المراجع والمصادر المتاحة في المكتبات لبناء الإطار النظري لهذه الدراسة كالكتب والدراسات السابقة والنشرات والمقالات والرسائل الجامعية المتوافرة عن موضوع الدراسة.

♦ المصادر الأولية: وتتمثل بجمع المعلومات المطلوبة من مصادرها بوساطة استبانة موضوعة لهذه الغاية، وتحليل هذه المعلومات للإجابة عن الأسئلة، واختبار صحة الفرضيات الموضوعة للدراسة للتوصل إلى التوصيات وصياغتها.

٣ـ ٢ الأساليب الإحصائية:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة وفحص الفرضيات واختبارها، اُستخدم المنهج الوصفي الميداني، وقد طور الباحث استبانة وتأكد من صدقها ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الاستبانات رُمزت وأُدخلت للحاسوب وعُولجت إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

واُختبرت الفرضيات من خلال المعالجات الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.
- معادلة كرونباخ ألفا.

٣ـ ٣ مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المحدودة في سوق فلسطين، التي لا تقل عن (٤٠) شركة في مدينة نابلس. وقد قام الباحث باختبار عينة الدراسة الحالية على تلك الشركات، وقد اختير خمسة وعشرون موظفاً من العاملين في تلك الشركات بالطريقة العشوائية، والجدولان (١) و (٢) يبينان توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها:

اختير ٢٥ موظفاً، وهؤلاء الموظفون يمثلون ما نسبته (٥٪) من أفراد مجتمع الدراسة.

الجدول (١)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية ٪
توجيهي فما دون	٠	٠٪
دبلوم	٢	٨٪
بكالوريوس	٢٠	٨٠٪
ماجستير	٣	١٢٪
المجموع	٢٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول أن أعلى نسبة بلغت لدارسي البكالوريوس بحيث بلغت نسبتهم (٨٠٪) ، يليها دارسو الماجستير، وقد بلغت نسبتهم (١٢٪) ، أما الدبلوم فقد بلغت نسبتهم (٨٪) ، أما التوجيهي فما دون فلم يكن لهم ذكر، مما يدل على أن عينة الدراسة من المؤهلين علمياً.

الجدول (٢)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية ٪
٥ سنوات فما دون	١٨	٧٢٪
٦- ١٠ سنوات	٣	١٢٪
١١- ٢٠ سنة	٢	٨٪
أكثر من ٢٠ سنة	٢	٨٪
المجموع	٢٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن سنوات الخبرة أقل من ٥ سنوات فما دون بلغت (٧٢٪)، وهي أعلى نسبة، يليها سنوات من ٦- ١٠ سنوات، حيث بلغت النسبة (١٢٪) ، يليها ما نسبته (٨٪) لسنوات من ١١- إلى ٢٠ سنة فأكثر، مما يدل على أن سنوات الخبرة في هذه الشركات أقل من ٥ سنوات.

٣ـ ٤ أداة الدراسة:

طوَّر الباحث أداة الدراسة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة الخاصة، ذات العلاقة والصلة بموضوع واقع التقارير، والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية.

٣ـ ٥ صدق الأداة:

تأكد الباحث من صدق الأداة بعرضها على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص، وأشاروا إلى صلاحية أداة الدراسة.

٣ـ ٦ ثبات الأداة:

لقد اُستخدمت معادلة كرونباخ ألفا (Chronbakh Alpha)، لاستخراج معامل الثبات، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (٠,٩٢) وهو معامل ثبات جيد يفي بأغراض البحث العلمي.

٣ـ ٧ إجراءات الدراسة:

لقد أجريت الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- توزيع الاستبانة.
- تجميع الاستبانة من أفراد العينة وترميزها، وإدخالها إلى الحاسوب، ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) .
- تفريغ إجابات أفراد العينة.
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

٤. نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دراسة واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، كما هدفت إلى التعرف إلى دور متغيرات الدراسة نحو موضوع الدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة طوِّرت استبانة وتأكد الباحث من صدقها ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الاستبانات رُمزت وأُدخلت للحاسوب وعولجت إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وفيما يأتي نتائج الدراسة تبعاً لتسلسل سؤالها وفرضياتها.

◄ أولاً– النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة:

ما واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة اُستخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الدراسة، ومن ثم رُتبت تنازليا وفق المتوسط الحسابي، وقد أعطي للفقرات ذات المضمون الإيجابي (٥) درجات عن كل إجابة (أوافق بشدة) ، و (٤) درجات عن كل إجابة (أوافق) ، و (٣) درجات عن كل إجابة (محايد) ، ودرجتان عن كل إجابة معارض، ودرجة واحدة عن كل إجابة (معارض بشدة) ، ومن أجل تفسير النتائج اُعتمد الميزان الآتي للنسب المئوية للاستجابات:

ميزان النسب المئوي للاستجابات

النسب المئوية	درجة الاستجابات
اقل من ٥٠٪	منخفضة جدا
من ٥٠٪– ٥٩٪	منخفضة
من ٦٠٪– ٦٩٪	متوسطة
من ٧٠٪– ٧٩٪	مرتفعة
من ٨٠٪ فما فوق	مرتفعة جدا

وفيما يأتي نتائج خلاصة النتائج:

- **النتائج المتعلقة بالبعد الأول**: مدى الانتظام في اعداد التقارير المالية المرحلية:

استخرج الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمدى الانتظام في إعداد التقارير المالية المرحلية، كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول (٣)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمدى الانتظام في إعداد التقارير المالية المرحلية مرتبة تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية٪	درجة التقدير
١	٢	الأمر المتوقع للتقارير المرحلية تقديم معلومات عن الاداء المالي للمنشأة اثناء فترة معينة.	٤,١٥٩١	٨٣,١٨٢	مرتفعة جدا
٢	٤	تتأخر الشركة باصدار التقارير المرحلية بسبب قلة الرقابة من هيئة سوق المال الفلسطيني.	٤,٠٩٠٩	٨١,٨١٨	مرتفعة جدا
٣	٥	تعتقد أن اصدار التقارير المرحلية في موعدها يساهم في زيادة ثقة المستثمرين في الشركة.	٣,٩٥٤٥	٧٩,٠٩	مرتفعة

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية٪	درجة التقدير
٤	١	تقوم الشركة باصدار التقارير المرحلية في الموعد المحدد لها.	٣,٩٥٤٥	٧٩,٠٩	مرتفعة
٥	٣	يتم اعداد التقارير المرحلية دون تأخير من قبل محاسبين مختصين.	٣,٨٦٣٦	٧٧,٢٧٢	مرتفعة
٦	٦	تلزم سوق فلسطين للأوراق المالية الشركات باصدار التقارير المرحلية في موعدها.	٣,٨٦٣٦	٧٧,٢٧٢	مرتفعة
الدرجة الكلية لمدى الانتظام في اعداد التقارير المالية المرحلية			٤,٠٦	٨١,٢٪	مرتفعة جدا

يتضح من الجدول السابق (٣) أن الدرجة الكلية لمدى الانتظام في إعداد التقارير المالية المرحلية بلغت (٨١,٢ ٪) وهي نسبة مرتفعة جداً.

- **النتائج المتعلقة بالبعد الثاني**: مدى الالتزام بمتطلبات المحاسبة الدولية من حيث الاجراء والافصاح:

استخرج الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمدى الالتزام بمتطلبات المحاسبة الدولية من حيث الإجراء والإفصاح، كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول (٤)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمدى الالتزام بمتطلبات المحاسبة الدولية من حيث الاجراء والافصاح مرتبة تنازلياً وفق المتوسط الحسابي:

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية٪	درجة التقدير
١	١٥	تحوي التقارير المرحلية معلومات ادراية تساعد على وضع نماذج القرار المناسب.	٣,٢٠٤٥	٦٤,٠٩	متوسطة
٢	١٠	يتضمن الإفصاح في التقارير المالية المرحلية التركيز علي البيانات التي يمكن أن تستخدم في نماذج القرارات.	٣,٢٠٤٥	٦٤,٠٩	متوسطة
٣	٧	توفر الإيضاحات المكملة للتقارير المرحلية معلومات لا تحتويها هذه التقارير.	٣,٢٠٤٥	٦٤,٠٩	متوسطة
٤	١٢	يشتمل الافصاح في التقارير المرحلية عن مصروف الاهتلاك لكل فترة.	٣,١٥٩١	٦٣,١٨٢	متوسطة

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية٪	درجة التقدير
٥	١٤	يشمل الإفصاح في التقارير المرحلية الأحداث المهمة التي لها أثر على توقعات المستثمرين وبالتالي على القرار المتخذ.	٣,١٥٩١	٦٣,١٨٢	متوسطة
٦	٩	عند عرض الأرقام في التقارير المرحلية يتم ذكر مستوي الدقة في إعداد البيانات.	٣,١٥٩١	٦٣,١٨٢	متوسطة
٧	١٣	يشمل الافصاح في التقارير المرحلية عن المخزون حسب القيمة الدفترية فقط.	٣,٠٩٠٩	٦١,٨١٨	متوسطة
٨	٨	هناك تطوير للاجراءات المحاسبية لضمان إعداد تقارير مرحلية تعكس احتياجات المستخدمين.	٣,٠٩٠٩	٦١,٨١٨	متوسطة
٩	١١	تتضمن التقارير المرحلية. بيانات الفترة الحالية مقارنة ببيانات الفترة المناظرة لها من السنة المالية السابقة.	٢,٠٩١	٤١,٨	منخفضة جداً
١٠	١٦	يتم الاعتراف بجميع الايرادات غير المكتسبة والمصاريف المدفوعة مقدما في التقارير المرحلية.	٢,٢	٤٤٪	منخفضة جداً
		الدرجة الكلية لمدى الالتزام بمتطلبات المحاسبة الدولية من حيث الاجراء والافصاح	٢,٩٥	٥٩	منخفضة

يتضح من الجدول السابق (٤) أن الدرجة الكلية لمدى الالتزام بمتطلبات المحاسبة الدولية من حيث الإجراء والإفصاح بلغت (٥٩٪) وهي نسبة منخفضة.

- **النتائج المتعلقة بالبعد الثالث**: مدى وفاء التقارير المرحلية بالاحتياجات المعلوماتية للمهتمين:

استخرج الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمدى وفاء التقارير المرحلية بالاحتياجات المعلوماتية للمهتمين، كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول (٥)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمدى وفاء التقارير المرحلية بالاحتياجات المعلوماتية للمهتمين مرتبة تنازلياً وفق المتوسط الحسابي:

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية٪	درجة التقدير
١	٢١	تنشأ أهداف التقارير المرحلية اساسا من احتياجات المستخدمين الخارجين الذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها.	٤,١٣٦٤	٨٢,٧٢٨	مرتفعة جداً

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية٪	درجة التقدير
٢	١٨	يعبر الإفصاح في التقارير المالية المرحلية عن المعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.	٤,١٣٦٤	٨٢,٧٢٨	مرتفعة جداً
٣	٢٠	توجه التقارير المرحلية بصورة خاصة نحو مصلحة المستثمرين الحاليين والمرتقبين.	٤,١٣٦٤	٨٢,٧٢٨	مرتفعة جداً
٤	٢٢	تتضمن التقارير المالية المرحلية معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات.	٤,١٣٦٤	٨٢,٧٢٨	مرتفعة جداً
٥	١٩	يعتبر الإفصاح الكامل في التقارير المرحلية مضلا لبعض الفئات التي لا يمكنها فهم السياسات والإجراءات المحاسبية.	٢,٤٠	٪٤٨	منخفضة جداً
٦	١٧	التقارير المالية تحوي معلومات عن احداث ماضية ولذلك فهي لا تخدم في اتخاذ القرارات.	٢,٠٠	٪٤٠	منخفضة جداً
الدرجة الكلية لمدى وفاء التقارير المرحلية بالاحتياجات المعلوماتية للمهتمين			٣,٤٩	٪٦٩,٨	متوسطة

يتضح من الجدول السابق (٥) الدرجة الكلية لمدى وفاء التقارير المرحلية بالاحتياجات المعلوماتية للمهتمين بلغت (٪٦٩,٨) وهي نسبة متوسطة.

- **النتائج المتعلقة بالبعد الرابع**: العقبات تواجهها الفئات المعنية في التعامل مع عمليات التقرير المرحلية:

استخرج الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير للعقبات التي تواجهها الفئات المعنية في التعامل مع عمليات التقرير المرحلية، كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير للعقبات التي تواجهها الفئات المعنية في التعامل مع عمليات التقرير المرحلية مرتبة تنازلياً وفق المتوسط الحسابي.

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية ٪	درجة التقدير
١	٢٤	هناك معوقات تتمثل في صعوبة إدراك أهمية معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق باعداد التقارير المرحلية.	٤,٢٥٠٠	٨٥	مرتفعة جداً
٢	٢٣	هناك معوقات تتمثل في عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق باعداد التقارير المرحلية.	٤,٢٥٠٠	٨٥	مرتفعة جداً

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية ٪	درجة التقدير
٣	٢٥	هناك معوقات تتمثل في ضعف اهتمام الإدارة العليا بالتقارير المرحلية.	٤,٢٥٠٠	٨٥	مرتفعة جداً
٤	٢٦	هناك معوقات تتمثل في نقص المؤهلات العلمية لموظفي القسم المالي.	٤,٢٥٠٠	٨٥	مرتفعة جداً
٥	٢٧	هناك معوقات تتمثل في نقص الخبرة المهنية لموظفي القسم المالي.	٤,٠٩٠٩	٨١,٨١٨	مرتفعة جداً
		الدرجة الكلية للعقبات التي تواجهها الفئات المعنية في التعامل مع عمليات التقرير المرحلية	٤,١٥	٨٣,٥٤	مرتفعة جداً

يتضح من الجدول السابق (٦) الدرجة الكلية للعقبات التي تواجهها الفئات المعنية في التعامل مع عمليات التقرير المرحلية بلغت (٨٣,٥٤٪) وهي نسبة مرتفعة جداً.

٤-٢ مناقشة فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:**

إن الدرجة الكلية لمدى الانتظام في إعداد التقارير المالية المرحلية بلغت (٨١,٢٪)، وهي نسبة مرتفعة جداً. بالتالي يتضح من التحليل صحة الفرضية، وأن هناك التزاماً لدى الشركات بالانتظام في إعداد التقارير المالية المرحلية.

- **الفرضية الثانية:**

يتضح من الجدول السابق (٤) أن الدرجة الكلية لمدى الالتزام بمتطلبات المحاسبة الدولية من حيث الاجراء والافصاح بلغت (٥٩٪) وهي نسبة منخفضة

يتضح من النتيجة السابقة عدم صحة الفرضية الثانية، حيث تبين أن الشركات تلتزم بمتطلبات المحاسبة الدولية بنسبة منخفضة جداً، مما يؤكد على عدم قبول الفرضية.

- **الفرضية الثالثة:**

يتضح من الجدول السابق (٥) الدرجة الكلية لمدى وفاء التقارير المرحلية بالاحتياجات المعلوماتية للمهتمين بلغت (٦٩,٨٪) وهي نسبة متوسطة.

يتضح من النتيجة السابقة أن التقارير المالية تفي بالاحتياجات المعلوماتية اللازمة للمهتمين بنسبة بلغت (٦٩,٨٪) وهي نسبة أقرب إلى المرتفعة، لهذا يمكن القول: إن الفرضية الثالثة فرضية صحيحة.

- **الفرضية الرابعة:**

يتضح من الجدول السابق (٦) الدرجة الكلية للعقبات التي تواجهها الفئات المعنية في التعامل مع عمليات التقرير المرحلية بلغت (٨٣,٥٤٪) وهي نسبة مرتفعة جداً.

يتضح من العرض السابق أن هناك معوقات تحول دون تطبيق عملية اعداد التقارير المرحلية وفق معايير المحاسبة الدولية بنسبة كبيرة جداً بلغت (٨٣,٥٪) ، وهذا يؤكد على صحة الفرضية الرابعة.

- **الفرضية الخامسة:**

من أجل صحة الفرضية القائلة بأنه: «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي»، قمنا بتطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova على علامات الاستبانة، لفئات متغير المؤهل العلمي، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (٤) الآتي:

الجدول (٧)

اختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير المؤهل العلمي، من حيث واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية:

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	F	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,٠٣٢٦	٢	٠,٠١٦٣	٠,٢٣٦	٠,٧٩٢
المربعات الداخلية	١,١٧٤	٢٢	٠,٠٦٩٠		
المجموع الكلي	١,٢٠٦	٢٤			

يتبين من الجدول (٧) ، أن مستوى المعنوية=٠,٩٧٢ وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية أي ٠,٠٥، لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول: «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي».

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي للأسئلة (٣,٦٥٨) ، وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه نحو الإجابة بالإيجابي نوعاً ما، لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة هذه الدراسة.

الجدول (٨)

المتوسطات الحسابية لمتغيرات المؤهل العلمي كما في الجدول التالي:

المتغير	المتوسط الحسابي
دبلوم	٣,٦٠٨٣
بكالوريوس	٣,٦٦٦٧
ماجستير	٣,٧٥٠٠

نلاحظ أن أقل المتوسطات الحسابية كانت لفئة دبلوم (٣,٦٠٨٣) ، وهي تميل إلى الإجابة بالموافقة المتوسطة نحو أسئلة الاستبانة بوجه عام.

- **الفرضية السادسة:**

من أجل صحة الفرضية القائلة بأنه: «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في واقع التقارير، والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة»، قمنا بتطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova على علامات الاستبانة لفئات سنوات الخبرة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (٩) الآتي:

الجدول (٩)

اختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير سنوات الخبرة، من حيث واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية:

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	F	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	٠,١٣٦	٣	٠,٠٤٥٢	٠,٦٧٧	٠,٥٠١
المربعات الداخلية	١,٠٧١	٢١	٠,٠٦٦٩		
المجموع الكلي	١,٢٠٦	٢٤			

يتبين من الجدول (٩) ، ان مستوى المعنوية=٠,٥٠١ وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية أي ٠,٠٥، لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول: «لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة».

وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط الحسابي للاسئلة (٣,٤٩) ، وهذه القيمة تدل على وجود اتجاه نحو الإجابة بالإيجابي نوعاً ما لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة هذه الدراسة.

الجدول (١٠)

المتوسطات الحسابية لمتغيرات سنوات الخبرة كما في الجدول التالي:

المتغير	المتوسط الحسابي
٥ سنوات فما دون	٣,٥٣٧٥
٦– ١٠ سنوات	٣,٧٢٥٠
١١– ٢٠ سنة	٣,٩٣٧٥
أكثر من ٢٠ سنة	٣,٨٢١٢

نلاحظ أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت لفئة ١١– ٢٠ سنة (٣,٩٣٧٥)، وهي تميل إلى الإجابة بالموافقة نحو أسئلة الاستبانة بوجه عام.

٥. النتائج والتوصيات:

٥ـ ١ النتائج:

بعد الاطلاع على نتائج التحليل الإحصائي، فإن الدراسة خرجت بالنتائج الآتية:

١. هناك انتظام في إعداد التقارير المالية المرحلية حيث تقوم الشركة باصدار التقارير المرحلية في الموعد المحدد لها، حيث إن اصدار التقارير المرحلية في موعدها يساهم في زيادة ثقة المستثمرين في الشركة، كما تبين أن سوق فلسطين للأوراق المالية تلزم الشركات بإصدار التقارير المرحلية في موعدها.

٢. لا يوجد التزام بمتطلبات المحاسبة الدولية من حيث الإجراء والإفصاح حيث اتضح أنه لا توفر الإيضاحات المكملة للتقارير المرحلية معلومات لا تحتويها هذه التقارير، كما تبين أنه لا يوجد تطوير للإجراءات المحاسبية لضمان إعداد تقارير مرحلية تعكس احتياجات المستخدمين. كما اتضح أنه لا يُذكر مستوى الدقة في إعداد البيانات عند عرض الأرقام في التقارير المرحلية. كما اتضح أنه لا تتضمن التقارير المرحلية بيانات الفترة الحالية موازنة ببيانات الفترة المناظرة لها من السنة المالية السابقة، ولا يشتمل الإفصاح في التقارير المرحلية عن مصروف الاهتلاك لكل فترة، كما تبين عدم احتواء التقارير المرحلية معلومات إدارية تساعد على وضع نماذج القرار المناسب. واتضح أنه لا يُعترف بجميع الإيرادات غير المكتسبة والمصاريف المدفوعة مقدماً في التقارير المرحلية.

٣. تفي التقارير المرحلية بالاحتياجات المعلوماتية للمهتمين بصورة متوسطة إلى كبيرة حيث إن التقارير المالية تحوي معلومات عن أحداث ماضية، ولذلك فهي لا تخدم في اتخاذ القرارات، كما أن الإفصاح في التقارير المالية المرحلية يعبر عن المعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، كما تبين أن الإفصاح الكامل في التقارير المرحلية لا يعد مضللاً لبعض الفئات التي لا يمكنها فهم السياسات والإجراءات المحاسبية، كما اتضح أن التقارير المالية المرحلية تتضمن معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات.

٤. وبينت النتائج أن هناك عقبات كثيرة تواجهها الفئات المعنية في التعامل مع عمليات التقرير المرحلية، ومنها المعوقات التي تتمثل بعدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، فيما يتعلق بإعداد التقارير المرحلية. والمعوقات التي تتمثل بصعوبة إدراك أهمية معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بإعداد التقارير المرحلية، والمعوقات التي تتمثل في ضعف اهتمام الإدارة العليا بالتقارير المرحلية، والمعوقات التي تتمثل بنقص المؤهلات العلمية والخبرة المهنية لموظفي القسم المالي.

٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في واقع التقارير، والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية، تعزى الى متغير المؤهل العلمي.

٦. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في واقع التقارير، والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية، تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

٥ـ ٢ التوصيات:

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يأتي:

١. ضرورة أن تلتزم الشركة بإعداد التقارير المرحلية حسب ما ينص عليه المعيار الدولي رقم (٣٤) فيما يتعلق بإعداد التقارير.

٢. ضرورة أن توضح التقارير المالية المرحلية تاريخ المركز المالي، وتاريخ بداية الفترة المالية ونهايتها.

٣. ضرورة أن يشمل الإفصاح الأحداث المهمة التي لها أثر على توقعات المستثمرين، وبالتالي على القرار المتخذ.

٤. ضرورة أن تحتوي التقارير المرحلية معلومات إدارية، تساعد على وضع نماذج القرار المناسب.

٥. ضرورة أن تُنشر التقارير المالية المرحلية حسب الأصول، وتكون في متناول الجميع.

٦. ضرورة أن تُعدَّ التقارير من قبل محاسبين متخصصين.

٧. ضرورة أن تكون التقارير شاملة لكل البيانات المالية، وبشكل واضح وصريح.

٨. ضرورة تدريب الموظفين من أجل إعداد التقارير المرحلية حسب ما ينص عليه المعيار.

٩. ضرورة وجود موقع الكتروني للشركات أو أية وسيلة إعلام مقروءة، تنشر عليه التقارير المالية بشكل دوري.

١٠. ضرورة وجود رقابة على عملية إصدار التقارير المرحلية، لأن ذلك يؤدي إلى دقة المعلومات المالية وكفاءتها.

١١. ضرورة إصدار قانون يجبر الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، على اصدار التقارير المالية المرحلية حسب المعايير الدولية.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. أبو عجوة، محمد كمال. وحماد طارق عبد العال (١٩٩٩) . الطرق المحاسبية والتقارير المالية. مطابع الدار الهندسية. القاهرة.

٢. البنا، عامر (٢٠٠٥) . معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية. الإسكندرية، مصر.

٣. جعارات، خالد جمال (٢٠٠٨) . معايير التقارير المالية المرحلية الدولية. إثراء للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

٤. حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٢) . التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل. الدار الجامعية. الإسكندرية، مصر.

٥. حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٥) . التقارير المالية. الدار الجامعية. الإسكندرية، مصر.

٦. حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٩) . دليل استخدام معايير المحاسبة. الدار الجامعية. الإسكندرية، مصر.

٧. سويدان، فيصل مختار (٢٠٠١) . مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية الواقع وسبل التطوير. إثراء للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

٨. الصحن، الفتاح محمد. ودرويش، محمد (١٩٩٥) . المراجعة بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية. الإسكندرية، مصر.

٩. الطحلة، حامد داود (١٩٩٩) . معايير المحاسبة الدولية النشأة والمفهوم. دار النهضة العربية، بيروت.

١٠. العفيفي، أحمد (٢٠٠٧) . إيجابيات ومعوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١١) في شركات المقاولات) دراسة حالة قطاع غزة) رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة.

١١. قاسم، نبيل (٢٠٠٢) . أصول المحاسبة، ٢٠٠٢، دار الشروق للنشر والتوزيع. الاردن.

١٢. قياسة، فراس (٢٠٠٦) . فهم التقارير المالية في المحاسبة والإدارة. شعاع للنشر والعلوم. حلب، سوريا.

١٣. الكخن، حاتم (٢٠٠٣) . التقارير المالية كأداة لتقيم الأداء المالي، رسالة دكتوراه، دراسة تطبيقية وتحليلية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

١٤. لطفي، أمين السيد أحمد (٢٠٠٧) . المحاسبة الدولية الشركات متعددة الجنسيات، الجامعة الأردنية، الأردن.

١٥. نعيم، دهمش. والخلايلة، محمود (١٩٩٧) . مبادئ المحاسبة. الجامعة الأردنية، ط١. عمان، الأردن.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Halboumi ,Sawsan ,An Empirical Investigation Of The Perceived Suitability of International Accounting Standards for Jordan ,College of Business ,University ,Journal of Economic & Administrative ,Sciences, Vol,21 ,No 1 ,June2005.*

ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الموظف/ الموظفة المحترمون،

تحية طيبة وبعد؛

يقوم الباحث بإعداد دراسة في مجال المحاسبة بعنوان: «واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية» راجيا تقديم المساعدة وذلك بالإجابة عن فقرات الاستبانة بموضوعية علما أن كل ما يرد في أجابتكم سيكون موضع احترام وسوف يعامل بسرية تامة ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكراً لكم حسن تعاونكم.

الباحث: أ. **جواد أحمد حداد**

القسم الأول: يتضمن هذا القسم معلومات شخصية عن المستجيبين ينتظر أن تفيد الباحث في تحليل الدراسة.

يرجى وضع الإشارة **(X)** في المكان المحدد:

١. **المؤهل العلمي:**

توجيهي فما دون () دبلوم ( ) بكالوريس ( ) دراسات عليا ()

٢. **سنوات الخبرة:**

٥ سنوات فما دون ( ) ٦– ١٠ سنوات ( ) أكثر من ١٠ سنوات ( )

أكثر من ٢٠ سنة ( )

القسم الثاني: يتضمن هذا القسم (٢٧) عبارة تفسر واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة المحدودة الفلسطينية.

يرجى وضع علامة (X) في الخانة التي تنطبق عليك.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول: مدى الانتظام في إعداد التقارير المالية المرحلية.					
١- تقوم الشركة باصدار التقارير المرحلية في الموعد المحدد لها.					
٢- الأمر المتوقع للتقارير المرحلية تقديم معلومات عن الاداء المالي للمنشأة اثناء فترة معينة.					
٣- يتم اعداد التقارير المرحلية دون تأخير من قبل محاسبين مختصين.					
٤- تتأخر الشركة باصدار التقارير المرحلية بسبب قلة الرقابة من هيئة سوق المال الفلسطيني.					
٥- تعتقد أن اصدار التقارير المرحلية في موعدها يساهم في زيادة ثقة المستثمرين في الشركة.					
٦- تلزم سوق فلسطين للأوراق المالية الشركات باصدار التقارير المرحلية في موعدها.					
البعد الثاني: مدى الالتزام بمتطلبات المحاسبة الدولية من حيث الاجراء والافصاح.					
٧- توفر الإيضاحات المكملة للتقارير المرحلية معلومات لا تحتويها هذه التقارير.					
٨- هناك تطوير للاجراءات المحاسبية لضمان إعداد تقارير مرحلية تعكس احتياجات المستخدمين.					

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٩- عند عرض الأرقام في التقارير المرحلية يتم ذكر مستوي الدقة في إعداد البيانات.					
١٠- يتضمن الإفصاح في التقارير المالية المرحلية التركيز علي البيانات التي يمكن أن تستخدم في نماذج القرارات.					
١١- تتضمن التقارير المرحلية بيانات الفترة الحالية مقارنة ببيانات الفترة المناظرة لها من السنة المالية السابقة.					
١٢- يشتمل الافصاح في التقارير المرحلية عن مصروف الاهتلاك لكل فترة.					
١٣- يشمل الافصاح في التقارير المرحلية عن المخزون حسب القيمة الدفترية فقط.					
١٤- يشمل الإفصاح في التقارير المرحلية الأحداث المهمة التي لها أثر على توقعات المستثمرين وبالتالي على القرار المتخذ.					
١٥- تحوي التقارير المرحلية معلومات ادراية تساعد على وضع نماذج القرار المناسب.					
١٦- يتم الاعتراف بجميع الايرادات غير المكتسبة والمصاريف المدفوعة مقدما في التقارير المرحلية.					
البعد الثالث: مدى وفاء التقارير المرحلية بالاحتياجات المعلوماتية للمهتمين.					
١٧- التقارير المالية تحوي معلومات عن احداث ماضية ولذلك فهي لا تخدم في اتخاذ القرارات.					
١٨- يعبر الإفصاح في التقارير المالية المرحلية عن المعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.					

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٩- يعتبر الإفصاح الكامل في التقارير المرحلية مضلا لبعض الفئات التي لا يمكنها فهم السياسات والإجراءات المحاسبية.					
٢٠- توجه التقارير المرحلية بصورة خاصة نحو مصلحة المستثمرين الحاليين والمرتقبين.					
٢١- تنشأ أهداف التقارير المرحلية اساسا من احتياجات المستخدمين الخارجين الذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها.					
٢٢- تتضمن التقارير المالية المرحلية معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات.					
البعد الرابع: العقبات التي تواجهها الفئات المعنية في التعامل مع عمليات التقرير المرحلية.					
٢٣- هناك معوقات تتمثل في عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق باعداد التقارير المرحلية.					
٢٤- هناك معوقات تتمثل في صعوبة إدراك أهمية معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق باعداد التقارير المرحلية.					
٢٥- هناك معوقات تتمثل في ضعف اهتمام الإدارة العليا بالتقارير المرحلية.					
٢٦- هناك معوقات تتمثل في نقص المؤهلات العلمية لموظفي القسم المالي.					
٢٧ هناك معوقات تتمثل في نقص الخبرة المهنية لموظفي القسم المالي.					